الفصل الاول : الاطار النظري للدراسة :

1:1 مقدمة:

يتسم السودان بأنه احد اكبر الدول التي تمتلك مساحات زراعية واسعة وخصبة بجانب تعدد الظروف المناخية فيه وبالتالي فان معطياته الطبيعية تؤهله بان يكون مصدرا مهما للغذاء تسهم الزراعة بصوره مباشره في رفع عجله التنمية بشقيها الاقتصادي و الاجتماعي وتعد المحرك الأساسي لها حيث تلعب الزراعة أدوارا أساسيه و رئيسيه خلال مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وإيرادات الدولة وصادراتها وتعمل علي العمل والاستقرار الاقتصادي والجماعي والمنتجات الزراعية كمواد خام في عمليات التصنيع وعلي الرغم من توفر تلك المعطيات فإن السياسات التي اتجهت في استقلالها كانت سببا في تدهور الزراعة وعدم قيامها بالدور المنوط بها (منذ 2002 م) لعبت السياسات الاقتصادية الكلية دورا كبيرا في استقرار ذلك السلوك الاقتصادي الزراعي لفترات طويلة منذ استقلال السودان ولقد عرفت لذلك أثاره السلبية في الاقتصاد القومي التي أدت حالة الاختلال وعدم التوازن الداخلي والخارجي التي بدأت تظهر منذ منتصف السبعينيات فشقت الحكومة العديد من البرامج الإصلاحية (مجلة دراسات استراتيجية 1998)في مطلع التسعينات تم تغير الفلسفة الاقتصادية تماما بالتحول من الاقتصاد التحكمي إلي الاقتصاد الحر (الاقتصاديات السوق)وذلك بوضع إصلاحات هيكلية في الاقتصاد من خلال تبني سياسة التمرير الاقتصادي وتحقيق ذلك بوضع البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي وبرنامج الاستراتيجية الشاملة (2002م -1992م) خطة عشرية تضمنت تخطيطاً اجتماعياً واقتصادياً في كل القطاعات الإنتاجية والحزمية وبذلك بدأ تطبيق التحرير بتحرير الأنظمة السعرية من التحكم الخاص فيما يتعلق بالزراعة ثم وضع أساسيات زراعية علي ضوء

سياسة التحرير الاقتصادي حيث تم تحرير سعر المحاصيل الزراعية التصديرية وتحرير سوق المنتجات الزراعية كما تم تطبيق سياسة خصخصة المشاريع الزراعية وفي جانب التمويل فقد تم تحويل التمويل الحكومي إلى التمويل التجاري والاتجاه نحو التمويل الذاتي (1995م)

مشكلة الدراسة:

يسعى البحث للإجابة على السؤال الرئيسي:

- ما هو اثر سياسة التحرير الاقتصادي على الاستثمار الاجنبي في القطاع الزراعي السودان؟
- ما هو اثر سياسة التحرير الاقتصادي على الاستثمار الاجنبي في القطاع الصناعي السوداني ؟
- ما هو اثر سياسة التحرير الاقتصادي على الاستثمار الاجنبي في القطاع الخدمي في السودان؟

أهمية الدراسة:

ان القطاع الزراعي والصناعي والخدمي من أهمية في هيكل الاقتصاد السوداني حيث انه يستوعب غالبية القوى العاملة بالدولة كما أنها تمثل المصدر الرئيسي لصادرات البلاد لجذب العملات الحرة وذلك بما يمتاز به السودان في تصدير الكثير من المنتجات الزراعية والصناعية والخدمية .

أهداف الدراسة:

يسعى هذا البحث لدراسة اثر سياسة التحرير الاقتصادي (1992م – 2002م) على القطاع الزراعي والصناعي والخدمي في السودان ويتناول الاتي:

- ان الاستثمار في القطاع الزراعي والصناعي والخدمي يؤدي الي زيادة الإنتاج .
- توفير فرص العمل وتقليل نسبة البطالة.

ـ معرفة آثار سياسة وإجراءات برامج الإصلاح الاقتصادي

ـ تحديد اثر سياسة التحرير الاقتصادي على إنتاج القطاع الزراعي.

فروض الدراسة:

ـ هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسة التحرير الاقتصادي والاستثمار الأجنبي في القطاع الزراعي.

ـ هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسة التحرير الاقتصادي والاستثمار الأجنبي في القطاع الصناعي.

ـ هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسة التحرير الاقتصادي والاستثمار الأجنبي في القطاع الخدمي.

منهج الدراسة:

تتبع الدراسة كل من المناهج الآتية:

ـ المنهج التاريخي

ـ المنهج الاستنباطي

ـ المنهج الاستقرائي

ـ المنهج الوصفي في دراسة الحالة

مصادر المعلومات:

مصادر أولية:

تتمثل في المقابلات الشخصية والاستبيان.

مصادر ثانوية:

تتمثل في كتب وبرامج والدوريات والمجلات وأوراق العمل والمقدمة في المؤتمرات والندوات.

الدراسات والبحوث السابقة لها علاقة بموضوع الدراسة

هيكل البحث :

الاطار النظري للدراسة

1:1 المقدمة

2:1 الدراسات السابقة

2:1 سياسة التحرير الاقتصادي

1:3 سياسة التحرير

1:4 الدراسة التطبيقية

الدراسات سابقة

1- مأمون محمد سيد احمد الفكي (2005م):

تناولت هذه الدراسة موضوع سعر الصرف وأثرها على ميزان المدفوعات بالإشارة إلى (حالة السودان 1996م – 2003م) ،هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية سعر الصرف وتعريفه ونظرياته وأنظمته ومن ثم التأثير الذي يتركه على ميزان المدفوعات وقد اعتمد الباحث في عرضه للمعلومات على المنهج الوصفي والتحليلي للوصول إلى النتائج المرجوة ،وتأتي أهمية الدراسة نظراً لأهمية سياسات سعر الصرف في الفترة الحالية (فترة الدراسة) وعلاقتها بالتحليل الاقتصادي والمالي في فترة ومن ثم محاولة الوصول إلى الملائم من هذه السياسات بما يتناسب مع التحولات في أداء الاقتصاد السوداني، وتوصلت الدراسة إلى أن سياسات سعر الصرف تعتبر من قضايا الساعة على مستوى الاقتصاد الدولي وما زالت الكثير من الدول تطبق سياسات سعر الصرف المختلفة للخروج بأنسب سياسة سحب وضعها الاقتصادي مع ملاحظة أن بعض هذه السياسات تطبق كأجزاء مؤقت لتحقيق أهداف اقتصادية معينة.[1]

2- عبدالمجيد حسان محمد عطية(2016م):

هي عبارة عن دارسة يشير موضوعها اثر سياسة التحرير الاقتصادي في جذب المؤسسات المالية الاجنبية للاستثمار في المجال الانتاجي (زراعة المحاصيل النقدية القمح والقطن دراسة

[1]/مأمون محمد سيد احمد الفكي، سعر الصرف وأثرها على ميزان المدفوعات بالإشارة إلى حالة السودان (1996م – 2003م) ،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة النيلين،2005م

حالة) .

اهمية الدراسة تسليط الضوء على اهمية المؤسسات المالية في جذب الاستثمار الاجنبي، ومشكلة الدراسة انه برغم كثرة المؤسسات والبنوك الا انه يوجد اقبال من الاستثمارات الاجنبية للاستثمار في المجال الانتاجي وهدفت الدراسة تأكيد فشل سياسات الانفتاح برغم الحوافز الاستثمارية السخية وافترضت الدراسة ان سياسة التحرير منهج لا يتلاءم مع الاقتصاد السوداني وان تطبيقه يتطلب مراحل مخططة اقلها خمس سنوات ،ويرى الباحث ان سياسة التحرير فسحت المجال لبعض الاستثمارات المحسوبة وان معظمها متمركز في مجال الخدمات وان انتاج القطن والقمح لا يستخدم للاستهلاك المحلي بل يصدر الى دول المنشأ وبالنظر الى التجارة الخارجية يلاحظ ان صادرات القطن تذهب الى الصين ومصر والقمح يذهب الى السعودية في ذات الوقت يتم شراء القمح من دولة الى اخرى وتستورد الملابس القطنية من الصين بحجم كبير يفوق أي دولة .

ان سياسة الانفتاح ساهمت في زيادة رؤوس الاموال القلة على حساب المشروعات القومية.[1]

3- مودة سليمان ابراهيم عبدالله(2017م):

ناقشت الدراسة موضوعها دور المحافظة الاستثمارية في زيادة الاصول الانتاجية في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي في الفترة (2006م – 2016م) (الانتاج الصناعي دراسة حالة) ،هدفت الدراسة الى توضيح ما تساهم به المحافظ الاستثمارية في ظل الانفتاح الاقتصادي وبنت

[1]/عبدالمجيد حسان محمد عطية ،اثر سياسة التحرير الاقتصادي في جذب المؤسسات المالية الاجنبية في المجال الانتاجي (زراعة المحاصيل النقدية القمح والقطن دراسة حاله)،الخرطوم، كلية الدراسات العليا ،جامعة الخرطوم ،دكتوراه غير منشورة،2016م.

مشكلات مشاكل الاستقرار قوانين الاستثمار والاوضاع الاقتصادية والسياسية من تهم الركائز الاساسية، افترضت ان الاستثمار في الانتاج الصناعي لا يتم الا في ظل بنيات تحتية سليمة وتوفر اسواق الخام والاستهلاك وان الوضع الاقتصادي الراهن يعتبر طارد نتيجة لمشاكله المزمنة ،ونتائج الدراسة قد اشارت ان الاستثمار في مجال الخدمات وهو المفضل لدى المستثمرين كما ان ضعف المتابعة والمراقبة الكثير من الصناعات المصدق بها استفادت من الميزان الاستثماري ودون ان تقوم بأنشاء تلك الصناعات ،ويرى الباحث انه على اتفاق تام مع توصيات الدراسة ويضيف ضرورة اعادة السياسات الاستثمارية وتحديد الانشطة التي يمكن ان يستثمر فيها ونوع الانتاج الصناعي الذي تحتاجه الدولة وان يكون مشروط بتغطية الاستهلاك المحلي وفائض منه للتصدير بالمقابل لا بد ان تكون للدولة دوراً فاعلاً في توسيع المشاركة يدعم الصناعات التقليدية وتطويرها[1].

4- يسن يوسف مولود اسماعيل (2018م):

تناولت الدراسة العلاقة بين تطبيق سياسات الانفتاح الاقتصادي وتقويم الاصول المالية الاستثمارية ،هدفت الى التعريف على اثر قوانين جذب الاستثمار في تقويم الاصول الاستثمارية ،دراسة اثر سياسة التحرير الاقتصادي في تقويم الاصول الاستثمارية ولمعالجة مشكلة الدراسة تم اختيار بعض الفرضيات منها هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين قوانين جذب الاستثمار وتقويم الاصول الاستثمارية ان هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين سياسة التحرير

[1]/مودة سليمان ابراهيم عبدالله ،دور المحافظة الاستثمارية في زيادة الاصول الانتاجية في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي في الفترة (2006م – 2014م) ،الخرطوم ،كلية الدراسات العليا ،جامعة الخرطوم ،رسالة دكتوراه غير منشورة،2017م

الاقتصادي وتقويم الاصول الاستثمارية للشركات الاجنبية العاملة في السودان واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والمنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي ،وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها ان قوانين جذب الاستثمار تؤثر في تقويم الاصول الاستثمارية ،ان سياسة التحرير الاقتصادي تساعد في تقويم الاصول الاستثمارية للشركات الاجنبية العاملة في السودان ،واقترحت الدراسة العديد من التوصيات اهمها ضرورة سن قوانين تساعد في تشجيع دخول الاستثمارات الاجنبية لما توفره من جذب الاصول الاستثمارية ،يجب اتباع سياسة التحرير الاقتصادي لا نها تساعد في تقويم الاصول الاستثمارية للشركات الاجنبية العاملة في السودان.[1]

5- دراسة عبدالله احمد عبدالله ابو بكر بعنوان اثر سياسة التحرير الاقتصادي في معدلات التضخم في الفترة (1980م – 2010م):

تناولت الدراسة اثر سياسة التحرير الاقتصادي في السودان في الفترة (1980م – 2010م) مع التركيز على اثر هذه السياسة على معدلات التضخم في فترة الدراسة باعتباره من اهم الاثار الاقتصادية المتوقعة والتي قد تحدث نتيجة لتنفيذ هذه السياسة .

توصل الباحث الى ان سياسة التحرير الاقتصادي لعبت دوراً مهماً في ارتفاع معدلات التضخم خلال فترة الدراسة اذ ارتفعت معدلات التضخم بصورة ملحوظة خاصة في بداية تطبيق السياسة.

[1]/يسن يوسف مولود اسماعيل ،العلاقة بين تطبيق اساسيات الانفتاح الاقتصادي وتقويم الاصول المالية الاستثمارية، موقع جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،كلية الدراسات العليا، دكتوراه فلسفة في المحاسبة والتمويل ،غير منشورة،2018م

ثم بدا الاقتصاد في التكيف في الآونة الاخيرة وتم بناء نموذج قياسي للاستفادة منه في التنبؤ بمعدلات التضخم في المستقبل .

ومن اهم توصيات العمل على خفض معدلات التضخم فعن طريق السياسات النقدية والمالية والاستفادة من الاستثمارات الاجنبية والمحلية في زيادة الانتاج وتهيئة المناخ المناسب والجاذب للاستثمار في السودان[1] .

6- محمد حمدان عبدالله:

تناولت الدراسة اثر سياسة التحرير الاقتصادي على الأداء المالي للجهاز المصرفي بالتركيز على السياسة النقدية لبنك السودان المركزي للفترة (2005م – 2010م) ،تكمن مشكلة الدراسة في مدى الجدوى التي مكن أن يجنيها الاقتصاد السوداني من جراء تطبيقها على الجهاز المصرفي بينما تبرز أهمية الدراسة في تأثيرها على الجهاز المصرفي وقد اتبعت الدراسة منهج البحث التحليلي الكمي والوصفي والاستعانة بالمنهج التاريخي ،وقد وصلت الدراسة وفق الفرضيات التي تبنتها إلى أن السودان تبني تلك السياسات بناءاً على قرار ذاتي في الاستراتيجية القومية الشاملة من (1992م – 2002م) والخطط اللاحقة التي وضعتها الدولة كبرنامج عمل اقتصادي الا ان تطبيق تلك السياسات وجد قبول المؤسسات الدولية التي تقود تحرير الاقتصاد العالمي يدعم ذلك طلب صندوق النقد بمراقبة البرنامج الاقتصادي لاحقاً كما اثبتت الدراسة ان تحرير الجهاز المصرفي سيمكنه من الارتقاء والوصول للسوق العالمية الا ان بالبيئة الحالية لا

[1]/عبدالله احمد عبدالله ابوبكر ،اثر سياسة التحرير الاقتصادي في معدلات التضخم (1980م – 2010م) ،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة السودان 2010م

لا تساعد في ذلك لجهة انعدام الشفافية وتدخل الدولة في سياسة التحرير بشكل بشكل يؤثر على عمل الجهاز المصرفي كما تزامنت سنوات الدراسة مع تطبيق اتفاقية السلام الشامل التي افرزت نظام مصرفي مزدوج أي نظام بنافذتين الاولى تقليدية في جنوب السودان والاخرى ترتكز على مبادئ اسلامية في الشمال الا ان ذلك اعاق التكامل الاقتصادي في الوطن لذا لم يساهم في وحدة البلد ،في السنوات الاولى للدراسة تزايد معدل النمو الاقتصادي بينما تراجع في السنوات الاخيرة ويعزي التراجع الى تدهور انتاجية القطاعات الاقتصادية ،الزراعية والصناعية ،لا يمكن تحقيق نجاح في سياسة التحرير الا بتوفير الشروط اللازمة لنجاحها كما ان النجاح فيها مرهون بمدى الانفتاح والتقنية والابتكارات المالية والاصلاح الحقيقي للقطاعات الاقتصادية.[1]

7- أسماء محمد عباس (السمات العامة لسياسة الإصلاح الاقتصادي 2020م):

- تستهدف الدراسة الراهنة الكشف عن اثر التحولات الاقتصادية على قيمة المواطنة ودلالتها في المجتمع المصري وفي ضوء الهدف الرئيسي للدراسة جاء التساؤل العام مصراً عن (هل انعكست إجراءات سياسات الإصلاح الاقتصادي الصارم على قيمة المواطنة لدى المصريين ؟وقد اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي لسياسات الإصلاح الاقتصادي المصري في الفترة من 2016م وحتى وقتنا الحالي وتحليل ما ورد بها وانعكاسها على قيمة المواطنة لدى المواطن المصري ذلك اعتمدت الباحثة على طريقة المسح الاجتماعي بالعينة من خلال تطبيق استمارة الاستبيان على 300 مفردة من سكان القطاعين الريفي والحضري بمحافظة الإسكندرية.

[1]/ا محمد حمدان عبدالله، سياسة التحرير الاقتصادي في الاداء المالي للجهاز المصرفي بالتركيز على السياسات النقدية لبنك السودان المركزي (2005م – 2010م) ،رسالة ماجستير، موقع جامعة السودان 2012م

- وقد توصلت الباحثة لعدد من النتائج أهمها انه على الرغم من صرامة إجراءات سياسات الإصلاح الاقتصادي إلا أن هنالك قيم أساسية وسمات حافظ عليها المصريون مثل:

1- التماسك

2- الوحدة وقت الأزمات

3- الحفاظ على الهوية

4- روح المشاركة

5- زيادة الوعي بالحقوق والواجبات السياسية للمواطن.

واتضح ذلك من خلال مشاركة المصريون بأموالهم في حفر قناة السويس الجديدة والمشاركة في الإدلاء بأصواتهم في العملية الانتخابية سواء انتخابات رئاسة الجمهورية أو الانتخابات النيابية[1].

[1]/اسماء محمد عباس ابراهيم ،مجلة كلية الاداب ،جامعة الفيوم ،العدد1،الانسانيات 2020

الفصل الثاني

سياسة التحرير الاقتصادي والاصلاح الاقتصادي في السودان

1:2 سياسة التحرير الاقتصادي:

يتناول هذا الفصل الجوانب النظرية لسياسة التحرير الاقتصادي حيث يتناول مفهوم سياسة إطار النظريات الاقتصادية ومفهوم سياسة الإصلاح الاقتصادي منذ التحرير الاقتصادي بداية الثمانينيات بدأت دول العالم الصناعية والنامية طرح توجيهات جديدة لمسارها الاقتصادي إذا ظهرت لها مشكلات اقتصادية متنوعة تحتاج لمعالجات أو أصاب الدول الصناعية ما يسمى بالتضخم والركود الاقتصادي فرفعت معدلات التضخم وازدادت البطالة ،أما الدول النامية فقد واجهت مشاكل الديون العالمية المتزايدة أما دول المعسكر الاشتراكي آنذاك فكانت تحت وطأة الأزمة الاقتصادية المكبوتة بنسبة لتحكم الدول الصناعية في كل الأنشطة الاقتصادية إذن فكل دول العالم بدأت تواجه مشاكل اقتصادية في مجالات متعددة كالتضخم والتنمية وتدني الكفاءة الاقتصادية لذلك بدا الاتجاه نحو تقليل مقدار التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي وبالتالي تخفيض حجم القطاع العام وذلك في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي.

2:2 مفهوم سياسة التحرير الاقتصادي:

يعرف التحرير الاقتصادي بأنه عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بتحرير الأسعار في السوق حيث يتم تحديد الأسعار بالية العرض والطلب ويشمل ذلك الأسواق التالية:

أ- سوق السلع والخدمات

ب-سوق النقد ويتمثل في العرض والطلب للنقود

ت-سوق العمل ،العرض والطلب على النقد الأجنبي فأسعارها هي القيمة المحلية مقابل الدولار الأمريكي.

وكما يعرف التحرير بأنه:

تحرير القطاع الخاص من تدخل الدولة في أسواق المال والعمل والسلع النهائية يعني ذلك رفع

القيود الإدارية عن النشاط الاقتصادي الخاص وتقليل حم القطاع العام عن طريق الخصخصة يشتمل على جانبين:

1- عدم التدخل في النشاط الاقتصادي الخاص بواسطة تحديد الأسعار ووضع القيود
2- الإدارية حيث تترك للقطاع الخاص الحرية الكاملة في استثمار موارده المحلية بهدف
3- زيادة معدلات التنمية الاقتصادية ومن المعروف أن أهم أهداف القطاع الخاص هو
4- تحقيق أقصى ربح ممكن في ظل القيود التي يعمل فيها ويعتبر الربح أهم حوافزه .

2:3 مفهوم سياسة التحرير الاقتصادي في إطار النظريات الاقتصادية:

اولاً: الفكر الليبرالي:

دعوة تحرير الاقتصاد هي تطور الفكر الليبرالي الذي تمتد جذوره الاقتصادية والسياسية والدينية إلى العصور الوسطى المظلمة في أوروبا ففي القرن الخامس عشر يتراجع النظام الاقتصادي نظام المزارع المستأجر التابع اقتصادياً وسياسياً للإقطاعي صاحب الأرض ليسود نظام التعاقد بين المخدم والعامل القائم على حرية التعاقد بين طرفين في وقت كانت فيه المخدم يجمع بين القوة الاقتصادية والنفوذ السياسي والعمل بلا تنظيمات مشروعة وفي القرن السادس عشر الميلادي انشق البروسات بقيادة (لوثر كنج) عن الكنيسة الكاثوليكية بان

يكون الفرد هو حتى لو تعارض ذلك مع مراسم البابوية للطاقات البشرية وفي القرن الثامن عشر وجد هذا المبدأ بتجسيده النظري في فكر المدرسة الكلاسيكية والتطبيقي في الثورة الصناعة بمخترعاتها وعلاقات إنتاجها القائمة على الحملة الطوعية بين الرأسمالي والعامل الأجير في ظل حياد تام كامل للدول بين أصحاب عناصر الإنتاج 1.

ثانياً: النظرية الاقتصادية التقليدية :

في القرن الثامن عشر تطورت الرأسمالية من رأسمالية تجارية إلى رأسمالية صناعية وفي وسط هذا التطور الاقتصادي والفكري أهم مدرسة في تاريخ الفكر الاقتصادي حتى الحين وهي المدرسة الكلاسيكية التي وضع أساسها آدم سميث وريكاردو ومعاهدوهم.

كان الاعتقاد السائد لدى أصحاب المدرسة الكلاسيكية أن التوازن أمر طبيعي في أي اقتصاد بمعنى أن آلية السوق قادرة على تحقيق استقلال الموارد المتاحة.

كان معظم التركيز على جانب العرض باعتبار أن جانب الطلب مفرغ منه

إن البطالة قد تحدث أزمات اقتصادية طارئة لكنها تختفي عن طريق التحول إلى مهن أخرى أو تخفيض الأجور للحد من ارتفاع تكاليف الإنتاج مما يزيد من المبيعات ويقلل المخزون السلعي.

ظهرت نظرية التوسع في العلاقة بين النمو السكاني ونمو احتياجات الإنسان الضرورية من الغذاء وكان نظرة تشاؤمه تنبأت البشرية سوف تتعرض لمأساة نتيجة لضيق الموارد المتاحة لتوفير المتطلبات الضرورية لحياتها.

ويقترن ذلك بانخفاض معدلات النمو الاقتصادي نتيجة لانخفاض نصيب الأرباح في العملية الإنتاجية على حساب زيادة العناصر الأخرى.

---

[1]/احمد عبدالله ادريس ،مفهوم سياسة التحرير الاقتصادي في اطار النظريات الاقتصادية ،دراسة بكلاريوس ،موقع جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،2017م

الأرباح هي المكون الأساسي للتراكم الرأسمالي الذي يمول العملية الاستثمارية(1975).

ثالثاً: النظرية الكينزية:

في الأعوام (1933م–1929م) ظهرت إفرازات غير مرغوبة في الدول الصناعية وهي تفاقم معدلات البطالة وانخفاض القوة الشرائية مما يسمى بالكساد الكبير وكانت مظاهر هذا الكساد حدوث البطالة على نطاق أوسع وانخفاض حجم الناتج القومي وتدهور أسعار العملات الوطنية وانهيار نظام النقد الدولي وانكماش التجارة العالمية.[1]

4:2 مفهوم سياسة الإصلاح والتصحيح الهيكلي المنظمة العربية للتنمية الزراعية 1993م:

واجهت غالبية الدول النامية أزمات اقتصادية والمساهمات النظرية العديدة المقدمة في هذا الصدد وكذلك من واقع التجارب العلمية تتبدى بعض الملامح والسمات والحقائق التي يمكن من خلالها أن نعرف البرامج الإصلاحية بأنها احد المبتكرات والمعالجات الشمولية للأداء الاقتصادي المتمثلة في تشوهات ضروب الاختلالات الناتجة عن عدم التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي وعدم كفاءة الهياكل الأساسية والمؤسسية التي تسهم في إحداث تلك الضروب من الاختلال وما يميز تلك البرامج أنها تتعامل مع ضروب الاختلال والعلل في الجهات المختلفة للاقتصاد وذلك بمعالجة كلية متكاملة تتفاعل فيها السياسات الاقتصادية المختلفة أو توازن كل منها الأخرى وفق أولويات محددة وبرنامج زمني ممرحل تراعى فيه الخطة أيضاً تكامل السياسات وتوثيقها وانسجام الهداف وملائمة الآليات المختارة للتنفيذ مع الوضع في الاعتبار لا يأخذ أداء تلك السياسات سلبياً بالاعتبارات الاجتماعية والعدالة الكلية التي في المنتهى هي هدف مركزي لكل نشاط اقتصادي كلي.[2]

5:2 الاختلالات الهيكلية التي تعالجها سياسة الإصلاح الاقتصادي:

[1]/احمد عبدالله ادريس ابكر ،مفهوم سياسة التحرير الاقتصادي في اطار النظريات الاقتصادية ،دراسة بكالوريوس ،موقع جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،2017م.

[2]/احمد عبدالله ادريس ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،مفهوم سياسة الاصلاح وتصحيح الهيكل

الإصلاح الهيكلي هو اللبنة الرئيسية الذي يعتمد عليه كل عمل بغرض استمراره بشكل صحيح ويعطي انطباع للأجيال القادمة بصحة هذا الهيكل فالمطالبة بالإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي من بعد الحرب العالمية أعطى مثال على تجربة تطبيق سياسات وإجراءات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي حيث ظلت تتراوح بين المطالبة بالإصلاحات والخشية من أن تظل في تلك الفترة على وضعها السلبي فالسياسات والإجراءات التي طبقت تحت مسمى الإصلاحات الاقتصادية والسياسية الهيكلية كانت تحت تأثير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بما لها من مفاعلات ايجابية مباشرة وغير مباشرة قائمة ومتجهة نحو مختلف مناحي الحياة ونحو المالية العامة وكخيار وحيد وقارب نجاة ليتجاوز الأزمات الاقتصادية ومعالجة التشوهات البنيوية والاختلالات الهيكلية أمام خطوات ومراحل التنفيذ والمفاعلات الايجابية الصحيحة المتكاملة والشاملة التي سوف تجعل نظرتنا لمعالجة الهياكل وعمل عمليات تجميل لجميع التشوهات من المباني سواء كانت مدارس وإدارات حكومية ومراكز صحية .1

6:2 السمات العامة لسياسات الإصلاح الاقتصادي:

أ- توصف هذه السياسات أنها تعتمد على مبدأ تحرير الأسعار في الأسواق الاقتصادية ب-المختلفة وذلك تفادياً للتشوهات السعرية وضماناً لإشاعة ظروف المنافسة الحرة التي تؤمن كفاءة وفعالية تخصيص المقدرات والموارد الإنتاجية.

ت-اتجاه إعطاء القطاع الخاص دوراً مركزياً في أنشطة قطاعات الاقتصاد الإنتاجية المختلفة والعمل على خصخصة مشروعات ووحدات القطاع العام غير الإستراتيجية وحتى الوحدات الاستراتيجية فعادة ما ترمي تلك البرامج تحت سيطرة القطاع العام وتيسرها وفق أسس تجارية.

[1]/احمد عبدالله ادريس ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،الاختلالات الهيكلية التي تعالجها سياسة الاصلاح الاقتصادي ،دراسة بكالوريوس 2017م.

ث-تحجيم دور الدولة في المباشرة الفعلية للعمليات الاقتصادية الإنتاجية في القطاعات المختلفة عموماً بحيث يقتصر دورها في تهيئة البنيات الأساسية والمؤسسية والظروف الموضوعية الأخرى التي تحفز القطاع الخاص للقيام بالعمليات الإنتاجية والتسويقية والتوزيعية بحيث لا يتأثر دور الدولة الإشرافي والرقابي على أداء الأسواق الاقتصادية حتى لا تنفلت وتحكمها نزعات المضاربة والظواهر التي تؤثر سلباً على أداء البرنامج عموماً.

ج- تتسم سياسات تلك البرامج كذلك بالاتجاه الانفتاحي وعدم الانغلاق على الذات وذلك في مجالات الاستثمار والتجارة وأنشطة الاقتصاد الأخرى ذات الصلة.

ح- استناد معظم عمليات الإصلاح والتصحيح التي تمت على شكل دعم ومؤازرة من جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمؤسسات ذات الصلة.[1]

7:2 السياسات وإجراءات برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي:

1/السياسات التركيزية :

ترمي لمعالجة ضروب الاختلال بجانب الطلب والعرض الكلي للاقتصاد كأهداف وسيطة لإحداث توازن داخلي وخارجي للاقتصاد في مدى قصير وتحقيق فوائد في المدى المتوسط والطويل لتحقيق الأهداف النهائية لسياسة الإصلاح الاقتصادي ويندرج تحت هذا النمط من السياسات النقدية والائتمانية والسياسات المالية وسياسات سعر الصرف والنقد الأجنبي.

أ/السياسات النقدية:

هدفت السياسات النقدية إلى الحد من النمو المفرط في عرض النقود حيث الزيادة في الميول إنفاق عالية تفوق الزيادة في حجم الإنتاج القومي الأمر الذي يتولد عنه ضغوط تضخمية

[1]/احمد عبدالله ادريس ى،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،سياسات التحرير الاقتصادي على القطاع الزراعي في السودان،بحث بكلاريوس،2017م

خاصة وأنها في المدى القصير وتبين سياسة الإصلاح في الاقتصاديات المتعمقة من الاختلال عادة لا يكون العرض الكلي مرناً أو قابلاً للاستجابة السعرية بالزيادة الأمر الذي يفاقم حدة الضغوط التضخمية بإسقاطاتها على أداء ميزات المدفوعات خاصة إذا كان ميول الإنفاق العام للاقتصاد موجه على سلع خارجية ذات مرونة ضئيلة نسبياً كما في الدول إلى تشكيل مدخلات إنتاجها واحتياجات استهلاكها مقدراً من حجم الواردات.

ب/السياسات الائتمانية:

تتعلق السياسات الائتمانية بتوجيه تخصص الائتمان وسلامة وفعالية تنفيذ التمويل ويشارك في تنفيذها القطاع الخاص والعام من خلال العمليات التمويلية للبنوك والمؤسسات المالية واهم التدابير التي تضمنتها تلك السياسات.

- تحديد الشروط كمية ونوعية للتمويل قطاعياً وجغرافياً وحسب العملاء والضمانات
- وغيرها تلك لتوفير التمويل للقطاعات ذات الاستراتيجية وذات الطبيعة الخاصة.
- تحديد ضوابط للتمويل بما يؤمن فعالية وسلامة استخدام الموارد .
- تشجيع أساليب التمويل الجماعي بالشروط الميسرة لبعض الأنشطة.
- ضوابط وتوجيهات بخصوص منع أو الحد من التمويل لبعض الأنشطة الغير إستراتيجية وتحفيز جهود الالتزام بتمويل الأنشطة ذات الأولوية.
- تحديد بعض أنواع التمويل لأنشطة معينة أو قطاعات معينة
- تحديد صيغ معينة للتمويل حسب نوع النشاط.

ج/السياسات المالية:

تتمثل السياسة المالية في التدابير والإجراءات التي تستخدمها السلطة المالية للتأثير على مصروفات وإيرادات الموازنة العامة لاحتواء أو تقليل العجز في الموازنة العامة.

يعتبر العجز في الموازنة العامة احد المشكلات المزمنة لاقتصاديات العديد من الدول النامية والتي انتظمت في برامج الإصلاح الاقتصادي وذلك النمط من العجز يمكن أن يعالج من خلال التقصي عن مسبباته من واقع هيكل المصروفات والإيرادات وفي المقابل نجد العديد من

الاقتصاديين يتفقون على أن هناك قدراً من العجز المعقول وينظر إليه في إطار استخدامات الموارد والمناخ الاقتصادي العام وحجم الاقتصاد وأهداف البرنامج في المدى القصير.

د/سياسة سعر الصرف:

تعنى هذه السياسة بإصلاح أساس شروط التبادل مع العالم الخارجي ويتمثل في العلاقة بين المستوى العام للأسعار العالمية وذلك عن طريق تحديد أسعار الصرف الواقعية للعملة ومن الملاحظ عن تطبيق سياسة سعر الصرف لعدة سنوات بهدف زيادة المتحصلات من النقد الأجنبي بمصادر مختلفة وتقليل المدفوعات عن الواردات أدنى ما يمكن لإحداث التوازن في ميزان المدفوعات.[1]

اثر سياسة التحرير الاقتصادي على النشاط الاقتصادي السوداني خلال الفترة (2018م – 1992م):

جاءت متنوعة مثلت عوائق كبيرة حالت بين هذه الدول والتنمية الاقتصادية وقد تنوعت أسباب مشاكل الاختلالات الاقتصادية التي اكتسحت هذه الدول منها ما هو ناجم من السياسات الداخلية والتوسعية منها ما هو ناتج من الصدمات الاقتصادية والتطورات الخارجية السلبية كارتفاع أسعار الفائدة وتدهور شروط التبادل التجاري وغيرها في سبيل التغلب على هذه المشاكل لجأت اغلب الدول النامية إلى المؤسسات الدولية من اجل الحصول على التمويلات تقضي على مشكلة عدم التوازن سواء على المستوى الخارجي او على المستوى الداخلي مقابل القيام ببرامج إصلاحات اقتصادية (مولاي 2005م).

بصفة عامة تتكون برامج الإصلاح الاقتصادي التي تضم السياسات التثبيت والتكييف من مكونين أساسيين أولهما :سياسات التثبيت ويختص بها صندوق النقد الدولي وهي تركز على إدارة جانب الطلب من خلال إتباع سياسات مالية ونقدية وانكماشية تستهدف معالجة العجز في

[1]/احمد عبدالله ادريس ابكر، السياسات واجراءات برامج الاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي ،2002م – 1992م) ،دراسة بكلاريوس ،موقع جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،2017م

الموازنة العامة وميزان المدفوعات في الدول المعنية ،ثانياً هو ما يعرف باسم سياسات التصحيح أو التكيف الهيكلي ويختص بها البنك الدولي وتركز على تصحيح هيكل الإنتاج وإدارة

جانب العرض من خلال إصلاح السياسات السعرية وتحرير التجارة الدولية وتحرير أسواق العمل ورأس المال (جميل2006م).

تجدر الإشارة إلى تكامل عمل صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي التي تضم المؤسسة الدولية للتمويل(LSC) والمؤسسة الدولية للتنمية (LDA) بينما يركز (LMF) في المقام الأول

على أداء الاقتصاد الكلي والقطاع المالي ينصب اهتمام البنك على القضايا طويلة الأجل المتعلقة بالتنمية وتخفيض حدة الفقر وتضم أنشطة البنك الدولي تقديم القروض إلى البلدان النامية وبلدان التحول الاقتصادي لتمويل مشاريع البنية التحتية وإصلاح قطاعات بعينها في الاقتصاد والإصلاحات الهيكلية الأوسع نطاقاً أما صندوق النقد الدولي فلا يقدم التمويل لقطاعات بعينها وإنما لغرض تقديم دعم عام لميزان المدفوعات والاحتياطات الدولية في البلد المعني في الوقت الذي يقوم فيه ذلك البلد باتخاذ إجراءات على صعيد السياسات لمواجهة ما به من مصاعب (الفتلاوي 2009م).[1]

أهداف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي:

يهدف (LMF) إلى العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات الصرف المنتظمة بين الدول الأعضاء وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات ،تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية ومن ثم الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي والمحافظة عليها ،تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة

[1]/المجلة العربية للعلوم ونشر الابحاث ،مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية ،المجلد السادس ،العدد الثامن عشر ،يوليو 2022م

هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور والتآزر فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية (الفتلاوي2009م) أما البنك الدولي يهدف إلى تقديم القروض للدول الأعضاء أو المؤسسات الاقتصادية الخاصة القائمة في أراضيها من الأرصدة الرأسمالية المتاحة ،تشجيع الاستثمارات الخاصة الأجنبية سواء بتقديم الضمانات اللازمة أو بالمشاركة بنصيب من القروض الأجنبية المقدمة للدول الأعضاء ،تنمية وتشجيع كلاً من التجارة والاستثمارات الدولية والعمل على استقرار موازيين مدفوعات ،تشجيع الاستثمارات الإنتاجية إلى جانب المعاونة في رفع إنتاجية ومستوى معيشة وظروف العمل في الدول الأعضاء ،توفير المعونات الفنية لإعداد وتنفيذ الخطط الاستثمارية والائتمانية والمساهمة في إعداد وتدريب الكوادر الفنية والإدارية التي تحتاجها خطط الإنماء في الدول النامية عن طريق معهد التنمية الاقتصادية التابع (البطريق 1986م).[1]

[1] /المجلة العربية للعلوم ونشر الابحاث،مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية،المجلد السادس،العدد الثامن عشر ،يوليو2022م

الفصل الثالث : برنامج سياسة التحرير الاقتصادي والخطط الاستراتيجية

1:3 برنامج سياسة التحرير الاقتصادي:

السياسات الزراعية في الفترة (1992م – 2002م):

كان السودان كواحد من أمثلة الدول النامية يعاني من تشوهات هيكلية في الاقتصاد الكلي واضحة ومن ابرز السمات الأساسية لمثل هذه التشوهات إبانة فترة تعاقب الحكومات على حكم البلاد والعجز المستمر في ميزانية الدولة وقلة موارد النقد الأجنبي كمقابلة الطلب المتزايد على العملات الحرة مما اثر سلباً على الميزان التجاري وميزان المدفوعات إضافة إلى خلق الندرة في السلع لعجز الدولة على توفيرها مع تزايد أحكام قضية السوق السوداء كل ذلك كان له الأثر الفعال في زيادة التضخم المستمر (قسم السيد 1998م).

عندما جاءت حكومة الإنقاذ الوطني في منتصف عام 1989م جعلت المشكلة الاقتصادية في صدر الأولويات لإنقاذ البلاد حيث أعلنت في بيانها الأول عزمها على إيقاف التدهور الاقتصادي وإنعاش الاقتصاد الوطني مع إجراء إصلاحات سياسية واجتماعية تؤمن وحدة واستقرار البلاد ولما كانت خطط التنمية وإدارة الاقتصاد قائمة على الاقتصاد المخطط (المركزي) للتحكم في نمط الإنتاج والتحكم في الأسعار من خلال ما يسمى بالاقتصاد والتحكم (اقتصاديات السوق الحر) وذلك أملاً في أن تقوم الإصلاحات الهيكلية في الاقتصاد من خلال تبني سياسة التحرير الاقتصادي على ان تعمل على الخروج من أزمة الاقتصاد السوداني الذي ظل يعاني منها ولتحقيق ذلك اتجهت الدولة لسياسات وبرامج اقتصادية واجتماعية جديدة تعتمد على الأخذ بسياسة التحرير الاقتصادي ومن هذه البرامج البرنامج الثلاثي للإنقاذ وبرنامج الإستراتيجية القومية الشاملة.[1]

[1]/احمد عبدالله ادريس ابكر، برنامج سياسة التحرير الاقتصادي ،موقع جامع السودان للعلوم والتكنولوجيا،دراسة بكلاريوس،2017م

3:2 البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي:

السلبيات التي صاحبت تطبيق النظام الإسلامي في فترة الثمانينات حاول القائمين على الأمر معالجتها حيث شهد عقد التسعينات مجموعة من التطورات منها البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي (1990م – 1993م) والذي قصد به محاولة معالجة جذور الأزمة الاقتصادية المتمثلة في ضعف البناء الهيكلي للاقتصاد وجموده وتقييده لحركة السوق وتكبيله بالإجراءات والرقابة على كافة الأنشطة الاقتصادية وقد هدف البرنامج في إطار تركزية الأساسية لتحقيق أهداف عامة.[1]

الأهداف العامة للبرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي:

1- تحرير جمود الاقتصاد السوداني وتوجيهه نحو الإنتاج
2- حشد الطاقات المتاحة وفتح الباب للمشاركة في تحقيق أهداف البرنامج وتعديل الهياكل الاقتصادية والمالية والمؤسسية اللازمة لتوسيع فائدة المشاركة
3- تحقيق التوازن الاجتماعي بحيث لا تتم عملية تحريك الاقتصاد على حساب الفئات الضعيفة اقتصادياً .

وتحقيق تلك الأهداف وضع البرنامج عدة سياسات واليات ووسائل في مختلف المجالات الإنتاجية والمالية والنقدية والتجارة الخارجية والاستثمار ولعل أهم ما يميز هذه السياسات والآليات أنها اتجهت لإحلال اقتصاديات السوق فحررت سعر السوق ووجهت التمويل للقطاعات الإنتاجية وسعت لإلغاء احتكار الدولة للإنتاج.

[1]/واثق عباس عبدالرحمن ،توجيه المدخرات الى الاستثمار الاقتصادي السوداني،ط1، 2016م،ص 136 - 133

3:3 الاستراتيجية القومية الشاملة:

الاستراتيجية القومية الشاملة (2000م – 1992م) :

من اجل تبني رؤية اقتصادية متكاملة لدراسة وتحليل واقع الاقتصاد السوداني والتعرف على الخطة الاستراتيجية والبرامج الملائمة لكل الآجال(القصيرة والمتوسطة والطويلة) عقدت الحكومة في أوائل التسعينات مؤتمر الاقتصاد الذي حشدت فيه أهل الخبرة العلمية في المجال الاقتصادي والمالي المصرفي وأهل التخصص الأكاديمي من المؤسسات التعليمية والبحثية واستعرضت فيه جملة من الأوراق والبحوث العلمية التي مثلت بعد ذلك قاعدة للاستراتيجية القومية الشاملة (2002م – 1992م) والبرامج الثلاثية للإصلاح الاقتصادي التي تبنتها الدولة بعد ذلك.[1]

أهداف الاستراتيجية القومية الشاملة:

1- تحريك جمود الاقتصاد السوداني وتحويله للإنتاج
2- حشد الطاقات المتاحة وفتح الباب لمن يرغب داخلياً وخارجياً في تحقيق الأهداف المحلة للبرامج الاقتصادية.
3- تعديل الهياكل الاقتصادية والمالية والمؤسسية لفتح الباب للمشاركة.
4- تحقيق التوازن الاجتماعي بحيث لا تتحمل الفئات الفقيرة الإشارة السالبة للبرنامج.

هذه الإجراءات تتلخص في الدعوة لتحريك الإنتاج بزيادة الاستثمار حيث لا سبيل لتحريك الجهود بغرض رفع عجلة الإنتاج وهي لا تتحرك بغير إنفاق استثماري مباشر أو غير مباشر داخلياً وخارجياً بل وان حشد الطاقات ليس إلى الدعوة للمستثمرين للمشاركة في هذا الحراك وعمدته الدولة بتعديل الهياكل المالية والمصرفية للتعبير عن رؤيتها في توسيع دائرة المشاركة في المؤسسات المالية التمويلية حتى يتمكن القطاع الخاص من الدخول بقوة في المجال الاستثماري.

[1]/أ،د:احمد مجذوب احمد علي،الاقتصاد السوداني ،ط1،ص 41 - 40

3:4 سياسة التركيز والاستقرار الاقتصادي:

أورد خضر 1997م أن الهدف من هذه السياسات تخفيض معدلات التضخم من خلال حزمة السياسات المالية والنقدية بهدف توسيع قاعدة الإيرادات العامة وتحجيم المصروفات العامة وقصورها على ما هو منتج ما أمكن وذلك إلى خفض العجز المتواتر للموازنة العامة للدولة وتتمثل هذه الإجراءات للسياسات التي تحددت:

1- تتم تحرير أسعار السلع والخدمات ورفع الدعم عن معظم السلع والخدمات الأساسية فيما عدا السكر والكهرباء لبعض القطاعات.
2- بدء تسعير السلع الاجتماعية والخدمية على أساس تجاري
3- خلق العديد من السلع تحت مظلة الضريبة
4- تتم توجيه العديد من الأنشطة الخدمية الحكومية على أساس تجاري مثل النقل البحري والنهري والسكة حديد وغيرها.
5- التخلص من فائض العمالة بإحالته للصالح العام.

أما جانب السياسات النقدية فقد تشمل الاتي:

- تحديد سقوف ائتمانية لتمويل القطاعات الاقتصادية كالزراعة والصناعة
- تفعيل آلية الاحتياطي القانوني في النقد لدى الجهاز المصرفي
- تحديد أفضليات لمنح التمويل وقد حصل القطاع الزراعي في السنوات الأولى على 50% من حجم التمويل غير انه لم يحصل في أي سنة على أكثر من 35%.
- تشجيع قيام محافظ في المصارف التجارية لتمويل القطاعات بدءا بالقطاع الزراعي
- تحديد الضوابط والهوامش بين كل المصارف بما في ذلك المصارف المتخصصة.[1]

[1]/احمد عبدالله ادريس ابكر ،سياسة التركيز والاستقرار الاقتصادي ،موقع جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،دراسة بكلاريوس 2017م

3:5 السياسات الهيكلية:

اتخذت هذه السياسة في إطار سياسة التحرير الاقتصادي وتقوية دور القطاع الخاص في مجال الإنتاج والتوزيع للسلع والخدمات وتحجيم دور الدولة في تلك المجالات وقصور دورها على القيام بالجهود والأنشطة التي من شأنها أن تخلق بيئة اقتصادية مؤتيه تمكن القطاع الخاص من القيام بدوره.

وقد كان أهم برامج التعديلات الهيكلية سياسة الخصخصة لأنها تبقى واحدة من الأدوات لإعادة بغرض تحسين كفاءة الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية وهي مجموعة من السياسات المتكاملة تستهدف رفع الكفاءة الإنتاجية وتنشيط وتوسع نطاق المنافسة في إنتاج وتسويق كافة السلع والخدمات العامة والخاصة (بشير 2000م).[1]

تعتبر الخصخصة ركناً أساسياً لسياسة التحرير الاقتصادي وهو واحدة من الأدوات لإعادة هيكلة الاقتصاد السوداني وهي المرتكز والمرجع لتحقيق الأهداف الاستراتيجية باعتبارها موجهات المؤتمر القومي لإنقاذ الاقتصاد التي أصبحت أساساً للبرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي ومن ثم الاستراتيجية القومية الشاملة وفيما يتعلق بالخطوات التطبيقية التي تمثلت في الاتي:

- إصدار قانون التصرف في مرافق القطاع العام لسنة 1990م
- إنشاء العليا وتحديد اختصاصها وسلطتها
- إصدار لائحة تصفية مرافق القطاع العام 1992 تكونت اللجان الفنية المتخصصة.
- اجتماع اللجنة العليا للتصرف في مرافق القطاع العام الذي تم فيها إصدار قرار التصرف الخاص بكل مؤسسة
- قرار مجلس الوزراء رقم(1155) والذي امن على توصيات مؤتمر الإنقاذ بان تم التصرف في مرافق القطاع العام على ثلاثة مراحل
- مؤسسات يتم التصرف فيها فوراً

[1]/احمد عبدالله ادريس ابكر، سياسة سعر الصرف، موقع جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،دراسة بكلاريوس2017م

- مؤسسات يتم التصرف فيها خلال فترة من 2 – 3 سنوات
- مؤسسات يتم التصرف فيها بعد 3 سنوات

ورد في تقدير اللجنة الفنية للتصرف في القطاع العام أن القطاع الزراعي هو اكبر القطاعات التي تم تغيير برنامج الإستخصاص في وحداته بين 57 وحدة تم التصرف فيها كان نصيب القطاع الزراعي 16 وحدة تمثل 28% من الجملة التي تم التصرف فيها ذلك لان القطاع الزراعي لم يكن من الممكن استثناء عند تنفيذ البرنامج خاصة وان المؤسسات لم تكن موفقة بالشكل المرضي في تبني الحزم الفني وترقية الإنتاج بل بالعكس زادت مديونيتها لدى البنك المركزي لذلك قدمت عدة محاولات ستخصص القطاع الزراعي وكان من المؤمل أن تؤدي إلى رفع الكفاءة الاقتصادية تبني برنامج ترقية الإنتاج عن طريق التحريك الفعل وهذه تتمثل في الاتي:

1- محور الانسحاب من المؤسسات وحلها لبعض الولايات وتشمل:
- مؤسسة الشمالية الزراعية
- مؤسسة دلتا طوكر الزراعية
- مؤسسة جبال النوبة الزراعية
- مؤسسة دلتا قاش الزراعية

2- آلية التحويل الكامل الأصول المملوكة للدولة لصالح شركات مملوكة للمزارعين وهي:
- مؤسسة النيل الأزرق الزراعية
- مؤسسة النيل الأبيض الزراعية

3- آلية الانتقال التدريجي بالتخصيص:

وفي هذه الطريقة فقد تم معالجة أربعة من المرافق ذات أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد السوداني وهي:

- مشروع الرهد الزراعي
- مشروع حلفا الزراعي
- مشروع الجزيرة

مشروع السوكي الزراعي[1]

[1]/احمد عبدالله ادريس ابكر،تطبيق الخصخصة في السودان ،موقع جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،دراسة بكلاريوس 2017مز

3:6 مشروع الجزيرة كمثال لتجربة إصلاح الاقتصاد السوداني:

يعتبر مشروع الجزيرة من اعرق المشاريع الزراعية المروية الحكومية وأكثرها مساهمة في اقتصاديات السودان منذ فجر الاستقلال ،كانت بداية مشروع الجزيرة في عام (1911م) كمشروع استطلاعي لزراعة القطن فقط بمنطقة طيبة حيث تمت زراعته في مساحة قدرها 250 فدان تروى بالعمليات من النيل الأزرق لقربه من المنطقة وقد حققت إنتاجية القطن نجاحاً عالياً وواصل إنتاج القطن ارتفاعه وفي عام 1925م اكتمل بناء خزان سنار وتم حفر قنوات الري في الجزيرة وبذلك تم قيام مشروع الجزيرة ومنذ البداية كان الإشراف على المشروع تقوم به الشركة الزراعية السودانية التي ركزت على زراعة القطن كهدف اقتصادي للمستعمر وفي عام 1950م تم تامين مشروع الجزيرة وسودنة وظائفه وبعد ذلك تم تكوين مجلس إدارة المشروع وأنشئت مصلحة الإنشاء والتعمير للإشراف على الأعمال الفنية المتعلقة بامتداد المناقل.

وفي نهاية السبعينات تدنت إنتاجية المحاصيل الحقلية بشكل ملحوظ ويعزي ذلك إلى تهالك وتدهور البنيات الأساسية بالمشروع من مرافق ومنشآت وري مع قصور وتدني في استخدام مدخلات الإنتاج بالإضافة إلى عدم إحلال آليات وغيره من البنيات كالسكة حديد والهندسة الزراعية والمحالج كل ذلك استدعى إعادة تعمير وتحديث تلك البنيات هذا وقد تزامن البرنامج مع التغيرات التي حدثت على مستوى علاقات الإنتاج باستبدال نظام حساب المشترك بنظام الحساب الفوري.

في إطار الخصخصة أدرج المشروع ضمن عمليات إعادة الهيكلة فقد صدرت قرارات بشان التصرف في مشاريع الجزيرة والرهد وحلفا الجديدة وفقاً للقرار الوزاري رقم (1155) بتاريخ 1992/10/2م الذي نص على إعادة هيكلة المشاريع[1]

[1]/احمد عبدالله ادريس ابكر ،تطبيق الخصخصة في السودان ،موقع جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، دراسة بكلاريوس 2017م.

3:7 أثار سياسة التحرير الاقتصادي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

للتنمية تعريفات كثيرة تبعاً لوجهة نظر القائل فمنهم من يرى أن التنمية هي عمليات استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة للجميع في تحقيق زيادات مستمرة في الدخل القومي تفوق معدلات النمو السكاني مما يؤدي إلى إحداث زيادات حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل.

وهنالك من عرفها بأنها مفهوم يتضمن إجراء تغيرات جذرية في تنظيمات وفنون الإنتاج وهيكل الناتج وتوزيع عناصر الإنتاج بين مجالات الإنتاج المختلفة مما يؤدي إلى زيادة عناصر الإنتاج المستخدمة وكفاءة هذه العناصر ومن ثم زيادة الناتج القومي الحقيقي للمجتمع.

ويشير تعريف ثالث إلى أن التنمية الاقتصادية هي مجموعة من الأنشطة الاقتصادية التي تتسبب في زيادة إنتاجية الاقتصاد ككل وزيادة نسبة المشتغلين إلى إجمالي السكان وهي عملية مستمرة تتضمن تغيرات هيكلية تؤدي إلى التحسين في أداء الاقتصاد حالياً وفي المستقبل بقياس في صورة دخل فردي حقيقي وتمتد لفترة طويلة من الزمن.

هذه التعريفات وغيرها ركزت على جانب واحد فقط من التنمية وهو تكوين رأس المال أي زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد لذا فهي تعد بصفة عامة محصلة لنظرية رأس المال

لكي تنجح التنمية الاقتصادية لا بد أن تواكبها تنمية اجتماعية تعمل على تغيير القيم والعادات والتقاليد التي تشكل أنماط السلوك في المجتمع لكي ينطلق المجتمع من قاعدة سليمة تمكنه من الاستفادة من التقدم التقني المتاح له .

على الرغم من اهتمام بعض الاقتصاديين بالعوامل الاجتماعية وصلتها بالتنمية الاقتصادية وتزايد أهمية الاستثمار في الإنسان بالتعليم والصحة وغيرها إلا أنها مجرد امتداد لنظرية رأس المال بالدخول في مجالات جديدة مهمله من قبل .

لم تتطور النظرية لتضمن في تكوينها العوامل الاقتصادية والاجتماعية في بناء نظري جديد يعطي الإنسان دوراً هاماً يستحقه فعلاً في الإطار العام للتنمية .

وحتى بالنسبة للتنمية الاشتراكية فانه على الرغم من التأثير على الإطار السياسي والاجتماعي للتنمية فان النظرية تعتبر مشكلة التكوين الرأسمالي والاستثمار هي المفتاح الحقيقي للنمو وهو ما تؤكده نماذج كاليكي ولانج بالدور الرئيسي.

ولا شك في أن نجاح التنمية لأي مجتمع من المجتمعات رهن بإيمان الناس بها وتفاعلهم معها ومشاركتهم في جهودها وجنيهم لثمارها.

فالتنمية الاقتصادية والاجتماعية تحتاج إلى إطار يجمع أفراد المجتمع كلهم حتى يتحركوا جميعاً صوب التنمية.

ومن المعلوم أن الإسلام لا يقتصر على مجموعة من المعتقدات بل انه يقدم دلائل محددة للحياة وبرنامجاً للعمل حيث يمثل محيطاً شاملاً لإعادة البناء الاجتماعي بأقل ما يمكن من مستوى توازني اعلى او من عدم التوازن الى التوازن ويتم ذلك بصورة تدريجية حتى يمكن تحقيق التغير الشامل.

يهتم الإسلام اهتماماً كبيراً بمشكلة التنمية الاقتصادية إلا ان يعالجها كجزء من مشكلة اوسع هي تنمية الانسان.

تتركز الوظيفة الاولى للإسلام في توجيه تنمية الانسان الوجهة الصحيحة فهو يهتم بكل نواحي التنمية الاقتصادية ولكن في اطار التنمية الشاملة للانسان دائماً.

تظل التنمية عنصراً متكاملاً لا يمكن فصله عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الانساني.[1]

[1]/احمد شعبان محمد،علم الاقتصاد والسياسات الاقتصادية من منظور اسلامي ،الاسكندرية،2015م ،ص 289 - 281

3:8 الاثار الاجتماعية لسياسة التحرير الاقتصادي:

لقد شهد العالم العربي في القرن الماضي عدة تغيرات اقتصادية خاصة فيما يتعلق منها بتحرير التجارة وخصخصة مؤسسات الدولة والسياسات المالية وجاء ذلك بعد ازمات اقتصادية قوية تعرضت لها كثير من البلدان ومن بينها السودان كل ذلك ادى الى تغيير في اعادة الهيكلة الاقتصادية عن طريق تحرير اسعار السلع والخدمات والغاء الدعم الحكومي للسلع الاساسية واليومية للمواطنين مثل السكر والغاز والزيت والشاي والصابون والارز والعدس وغيرها. مما ترتب عليه اثار اجتماعية على حياة المواطنين في السودان وخلخلة النسيج الاجتماعي.[1]

[1]/احمد عبدالله ادريس ابكر ،الاثار الاجتماعية لسياسة التحرير الاقتصادي موقع جامعة السودان للعلوم التكنولوجية ،دراسة بكالوريوس 2017م

الفصل الرابع الدراسة التطبيقية

نبذة تعريفية عن الاستثمار في السودان

سياسات قطاعات الاستثمار في السودان :-

اولا:- السياسات في مجال الاستثمار وتتمثل في الاتي :-

- الترويج لمشروعات الخصخصة للمساعدة في تقليص دور الدولة في ادارة وامتلاك المشروعات الاستثمارية وافساح المجال للقطاع الخاص للقيام بالدور المنوط به في النشاط التجاري والاستثماري

- تشجيع الاستثمار للمشروعات التي تعمل على رفع القدرة التنافسية للاقتصاد القومي عن طريق رفع زيادة الانتاج والانتاجية وتحسين جودة الانتاج وخفض التكلفة

- تشجيع زيادة تدفق الاستثمارات المحلية والاجنبية في البلاد من خلال تحسين بيئة الاستثمار وتوفير الحوافز ذات المردودات الايجابية للاقتصاد الوطني وترشيد الحوافز الاستثمارية

- تبسيط الاجراءات الادارية والمتطلبات لصالح تدفق الاستثمار بالقدر الذى يحقق اكبر قدر من العائد على الاستثمار

- منح الميزات التفصيلية للمناطق الاقل حظا في الاستثمار والتنمية وتقديم الخدمات متكاملة بأسعار معقولة وشروط تمويلية مشجعة

- دم وتشجيع الاستثمارات في مجال المشاريع المشتركة في اطار اتفاقيات التعاون والتكامل الاقتصادي والاجتماعي مع دول الجوار ودول الصديقة والترويج للشركات الاقتصادية

- التخطيط الدقيق لتأهيل العاملين وتدريبهم وبناء قدراتهم وذلك من خلال برنامج قصير ومتوسط المدى للتدريب المبنى على الاحتياج الفعلي وفق دراسة تجعل منة هدفا معرفيا ويشتمل على مواكبة التغيرات

- الاهتمام بأنشاء واصدار صناديق استثمارية متخصصة تغطى عدة مشروعات تنموية وخدمية بشروط ميسرة

- الترويج لمشروعات البنية التحتية وطرحها للمستثمرين في القطاع الخاص المحلى والأجنبي عبر انظمة البناء والتأهيل ونقل الملكية

- تعظيم مساهمة القطاع الخاص في النهضة الاقتصادية وزيادة الارتقاء بإمكاناتها المؤسسية والتقنية وتوفير مقومات زيادة الاستثمار ودفع التنافسية والشراكة في كافة شؤون الاستثمار

- تشجيع الاستثمار للصناعات التحويلية ولمشروعات تهدف الى تقوية الترابط البيني والخلفي والأمامي مع القطاعات الاقتصادية

- اعمال الاصلاح المؤسسي والإداري وتسهيل اداء الاعمال ليصبح اكثر مواءمة لواقع الاستثمار في السودان

ثانيا :-السياسات القطاعية للاستثمار في السودان:-

ا- القطاع الزراعي : -

1- الترويج لعكس موارد السودان الزراعية والعمل على ترشيد هذا الاستثمار في هذا الموارد وحمايتها

2 – الترويج الامثل لمشروعات الزراعية والانتاج الحيواني لتحقيق الامن الغذائي مع العمل على تنمية سلع الصادرات النباتية والحيوانية

3- تشجيع القطاع الوطني والأجنبي لزيادة استثماراته في مجال القطاع الزراعي بشقية النباتي والحيواني

4- الترويج لمشروعات تعمل على التنمية وتطور الانتاج العضوي النباتي واللحوم والصحة المثالية مع المعاملة بالهرمونات ومحفزات النمو والكيميائيات

5 – الترويج الى مشروعات تهدف الى التوسع في الاستزراع السمكي وتطوير التقنيات ونشرها في الولايات

6 – الترويج الى مشروعات استثمارية تهدف الى تنمية وتطوير قطاع الالبان لتحقيق الاكتفاء الذاتي واحلال الموارد

7- تشجيع الاستثمار في مجال الصمغ العربي بغرض تطوير حزام الصمغ العربي وزيادة انتاجيته لاستعادة موقعة الريادي في السوق العالمي

8- الترويج لمشروعات زراعية تعمل على نقل التكنلوجيا والتقنيات الحديثة لزيادة الانتاجية وتحسين الجودة مثل البيوت المحمية والري المحوري

9 – القيام بعمل تنسيقي مشترك لوضع جزري لحل مشكلة تخصيص الأراضي للاستثمار والاتفاق على صيغ عدة لاستخدام الارض بطريقة مثلى ترضى الطرفين

10 – تشجيع الاستثمار في الأراضي الرعوية في الولايات ذات الميزة النسبية بهدف تنمية وتطوير قطاع الثروة الحيوانية وتشجيع الاستثمار في الخدمات البيطرية لدعم الصادر

11 – الترويج للاستثمار لمشاريع تعمل على معالجة وتحسين جودة الاداء للمحاصيل الزراعية التي يمتاز بها السودان لمد القطاع الصناعي باحتياجاته من المواد الخام الضرورية

ب ـالسياسات الاستثمارية في القطاع الصناعي:-

1- الترويج للصناعة بغرض الترويج والتحديث والتأهيل او تغيير النشاط والملكية لتحريك هذه الموارد المجمدة لتصب في شريان الاقتصاد القومي

2- الترويج للمشروعات التحويلية والصناعات التي تعطى قيمة مضافة للمنتجات السودانية والتزويد في نسبة مساهمة هذه الصناعات في الناتج المحلى الإجمالي

3– دعم وتشجيع المشروعات الاستثمارية التي تعمل على تحقيق الترابط البيني والأمامي مع القطاعات الاقتصادية لاسيما الزراعة والثروة الحيوانية والطاقة والتعدين وتقانة المعلومات

4 – الترويج لمشروعات استثمارية تعمل على توطين الصناعات الثقيلة والمعدنية والهندسية وتوفير مواد التشييد مثل الحديد والاسمنت والزجاج ومدخلات الصناعات المتعددة

5 – الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة والترويج لها باعتبارها الروافد المغذية للصناعات الكبيرة ونواه للصناعات الثقيلة في المستقبل

6 – دعم وتشجيع فكرة اقامة المدن الصناعية المؤهلة والمخطط تخطيطا علميا سليما والمتوفرة فيها كافة الخدمات والترويج لها كمشروع استثماري

2. 4 تحليل البيانات

في هذا الفصل يتناول الباحث عرض وتحليل البيانات التي تم الحصول عليها من بنك السودان وذلك باستخدام برنامج تحليل الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) عن طريق تحليل الانحدار المتعدد وذلك بغرض تحقيق الأهداف المطلوبة من البحث.

جدول(1/2/4) يوضح الوصف الإحصائي لنموذج الانحدار

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
الإجمالي	182.9000	177.90975	10
صناعي	89.0000	69.32211	10

جدول رقم (1) يوضح الوصف الإحصائي لنموذج الانحدار نجد أن متوسط الاجمالي بلغ (182.9000) بانحراف معياري (177.90975) أما القطاع الصناعي بلغ متوسطة الحسابي (89.0000) بانحراف معياري (69.32211).

جدول (2/2/4) يوضح مصفوفة الارتباط لنموذج الانحدار

Correlations

		الإجمالي	صناعي
Pearson Correlation	الإجمالي	1.000	0.711
	صناعي	0.711	1.000
Sig. (1-tailed)	الإجمالي	.	0.011
	صناعي	0.011	.
N	الإجمالي	10	10
	صناعي	10	10

من خلال الجدول رقم (2) والذي يوضح مصفوفة الارتباط بين متغيرات نموذج الانحدار نجد أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسة التحرير الاقتصادي والاستثمار في القطاع الصناعي حيث بلغ ارتباط بيرسون (0.711).

جدول (3/2/4) يوضح بعض المقاييس الإحصائية لنموذج الانحدار

Model Summaryb

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df 1	df 2	Sig. F Change
1	.7110	0.506	0.444	132.60307	.506	8.201	1	8	0.021

a. Predictors: (Constant), صناعي

b. Dependent Variable: إجمالي

من خلال الجدول رقم (3) والذي يوضح بعض المقاييس بما أن القيمة تقترب من الواحد الصحيح حيث بلغ معامل الارتباط (0.711) وهذا يدل على وجود ارتباط طردي قوي بين بين سياسة التحرير الاقتصادي والاستثمار في القطاع الصناعي، وهذا يعني أن الاستثمار الأجنبي يؤثر على القطاع الصناعي وقيمة (R2 = 0.506) وهي تعني معامل التحديد في المتغير التابع بسبب المتغيرات المستقلة أي أن 50%.

جدول (4/2/4) يوضح تقدير معلومات نموذج الانحدار

Coefficients

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	20.391	70.560		0.289	0.780
	صناعي	1.826	.638	0.711	2.864	0.021

a. Dependent Variable: إجمالي

من خلال الجدول رقم (4) والذي يوضح تقدير معلمات النموذج نجد أن مستوى المعنوية أكبر من 0.05 لها أثر واضح على القطاع الصناعي.

معادلـة الانحـدار المتعـدد:

$$Y = b + a1\ x1$$

$$Y = 20.391 + 1.826\ x1$$

شكل (1/2/4) يوضح التوزيع الطبيعي وشكل الانتشار لمتغيرات الدراسة

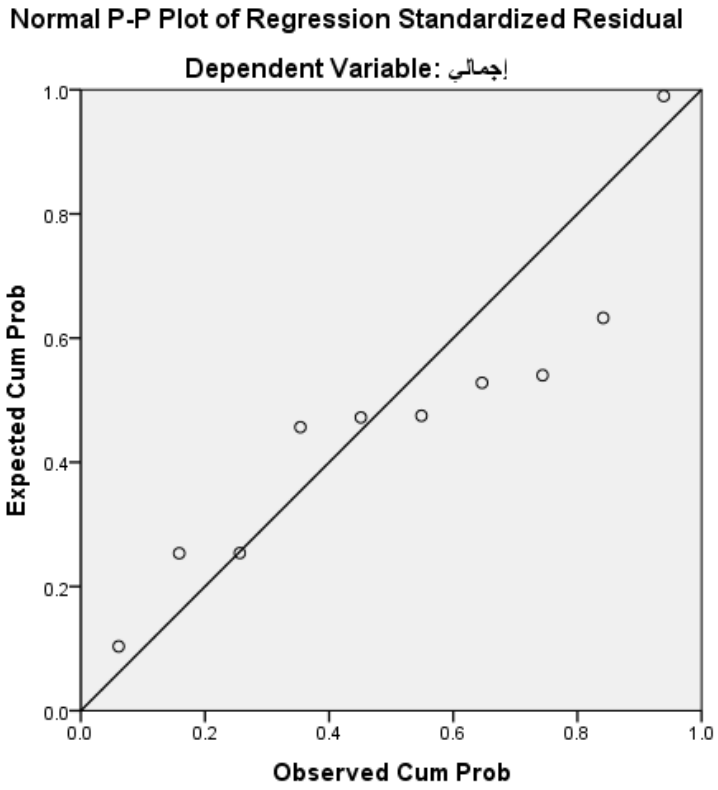

من خلال الأشكال أعلاه نجد أن البيانات تتبع للتوزيع الطبيعي وكل النقاط تتجمع حول خط الانحدار عليه يرى الباحثون أن نموذج الانحدار معنوي .

جدول (5/2/4) يوضح الوصف الإحصائي لنموذج الانحدار

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N

الإجمالي	182.9000	177.90975	10
خدمي	81.3000	80.45986	10

جدول رقم (5) يوضح الوصف الإحصائي لنموذج الانحدار نجد أن متوسط الاجمالي بلغ (182.9000) بانحراف معياري (177.90975) أماالقطاع الخدمي بلغ متوسطه الحسابي (81.3000) بانحراف معياري (80.45986).

جدول (6/2/4) يوضح مصفوفة الارتباط لنموذج الانحدار

Correlations

		الإجمالي	خدمي
Pearson Correlation	الإجمالي	1.000	0.927
	خدمي	0.927	1.000
Sig. (1-tailed)	الإجمالي	.	0.000
	خدمي	0.000	.
N	الإجمالي	10	10
	خدمي	10	10

من خلال الجدول رقم (6) والذي يوضح مصفوفة الارتباط بين متغيرات نموذج الانحدار نجد أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسة التحرير الاقتصادي والاستثمار في القطاع الخدمي حيث بلغ ارتباط بيرسون (0.927).

جدول (7/2/4) يوضح بعض المقاييس الإحصائية لنموذج الانحدار

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df 1	df 2	Sig. F Change
1	.927 0	0.859	0.841	70.93509	0.859	48.613	1	8	.000

a. Predictors: (Constant), خدمي

b. Dependent Variable: الإجمالي

من خلال الجدول رقم (7) والذي يوضح بعض المقاييس بما أن القيمة تقترب من الواحد الصحيح حيث بلغ معامل الارتباط (0.927) وهذا يدل على وجود ارتباط طردي قوي بين سياسة التحرير الاقتصادي والاستثمار في القطاع الخدمي، وهذا يعني أن سياسة التحرير الاقتصادي يؤثر على القطاع الخدمي وقيمة (R2 = 0.859) وهي تعني معامل التحديد في المتغير التابع بسبب المتغيرات المستقلة أي أن 85%

جدول (8/2/4) يوضح تقدير معلومات نموذج الانحدار

Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	16.317	32.772		.498	.632
	خدمي	2.049	.294	.927	6.972	.000

a. Dependent Variable: الإجمالي

من خلال الجدول رقم (8) والذي يوضح تقدير معلمات النموذج نجد أن مستوى المعنوية أكبر من 0.05 لها أثر واضح على القطاع الخدمي.

معادلـة الانحـدار المتعـدد:

$$Y = b + a1\ x1$$

$$Y = 16.317 + 2.049\ x1$$

شكل (2/2/4) يوضح التوزيع الطبيعي وشكل الانتشار لمتغيرات الدراسة

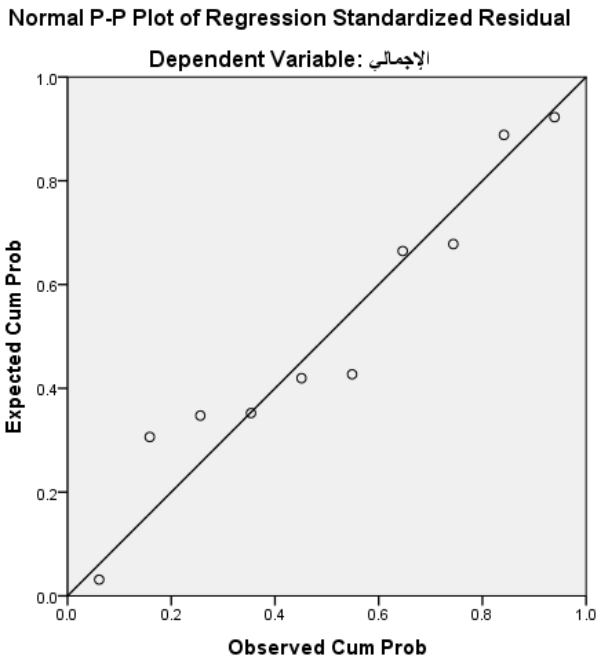

شكل رقم (2) يوضح التوزيع الطبيعي وشكل الانتشار لمتغيرات الدراسة

من خلال الأشكال أعلاه نجد أن البيانات تتبع للتوزيع الطبيعي وكل النقاط تتجمع حول خط الانحدار عليه يرى الباحثون أن نموذج الانحدار معنوي.

جدول (9/2/4) يوضح الوصف الإحصائي لنموذج الانحدار

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
الإجمالي	182.9000	177.90975	10
زراعي	39.9000	73.55036	10

جدول رقم (5) يوضح الوصف الإحصائي لنموذج الانحدار نجد أن متوسط الاجمالي بلغ (182.9000) بانحراف معياري (177.90975) أماالقطاع الزراعييبلغ متوسطه الحسابي (39.9000) بانحراف معياري (73.55036).

جدول (10/2/4) يوضح مصفوفة الارتباط لنموذج الانحدار

Correlations

		الإجمالي	زراعي
Pearson Correlation	الإجمالي	1.000	0.828
	زراعي	0.828	1.000
Sig. (1-tailed)	الإجمالي	.	0.002
	زراعي	0.002	.

N	الإجمالي	10	10
	زراعي	10	10

من خلال الجدول رقم (6) والذي يوضح مصفوفة الارتباط بين متغيرات نموذج الانحدار نجد أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسة التحرير الاقتصادي والاستثمار في القطاع الزراعي حيث بلغ ارتباط بيرسون (0.828).

جدول (11/2/4) يوضح بعض المقاييس الإحصائية لنموذج الانحدار

Model Summaryb

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df 1	df 2	Sig. F Change
1	.8280	0.685	0.646	105.91903	0.685	17.392	1	8	0.003

a. Predictors: (Constant), زراعي

b. Dependent Variable: الإجمالي

من خلال الجدول رقم (7) والذي يوضح بعض المقاييس بما أن القيمة تقترب من الواحد الصحيح حيث بلغ معامل الارتباط (0.828) وهذا يدل على وجود ارتباط طردي قوي بين بين سياسة التحرير الاقتصادي والاستثمار في القطاع الزراعي، وهذا يعني أن سياسة التحرير الاقتصادي يؤثر على القطاع الزراعي وقيمة (R2 = 0.685) وهي تعني معامل التحديد في المتغير التابع بسبب المتغيرات المستقلة أي أن 68%.

جدول (12/2/4) يوضح تقدير معلومات نموذج الانحدار

Coefficients

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	103.025	38.584		2.670	0.028
	زراعي	2.002	0.480	0.828	4.170	0.003

a. Dependent Variable: الإجمالي

من خلال الجدول رقم (8) والذي يوضح تقدير معلمات النموذج نجد أن مستوى المعنوية أكبر من 0.05 لها أثر واضح على القطاع الزراعي.

معادلـة الانحـدار المتعـدد:

$$Y = b + a1\ x1$$

$$Y = 103.025 + 2.002\ x1$$

شكل (3/2/4) يوضح التوزيع الطبيعي وشكل الانتشار لمتغيرات الدراسة

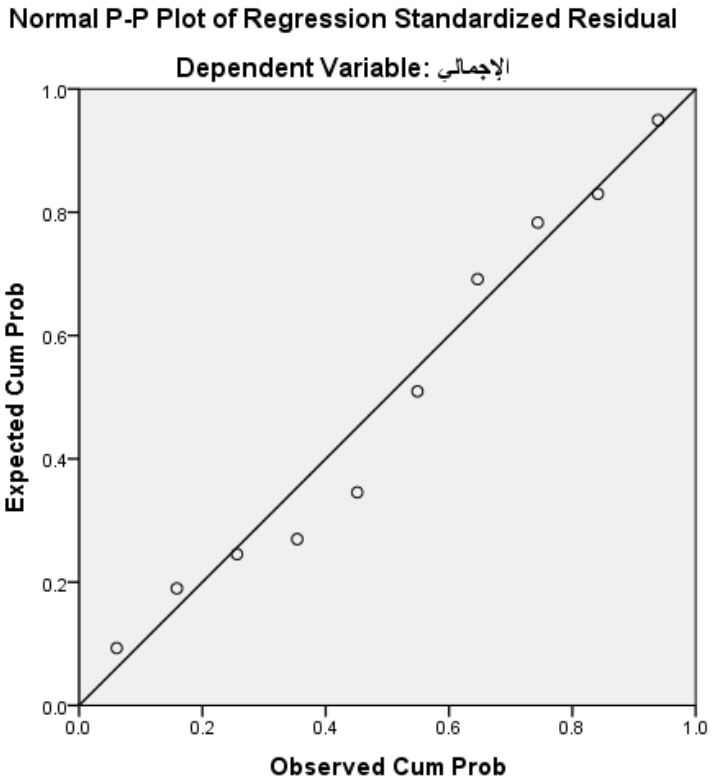

من خلال الأشكال أعلاه نجد أن البيانات تتبع للتوزيع الطبيعي وكل النقاط تتجمع حول خط الانحدار عليه يرى الباحثون أن نموذج الانحدار معنوي.

3. 4 النتائج والتوصيات .

أولاً: النتائج:

بعد تحليل البينات تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. أن سياسة التحرير الاقتصادي يؤثر على القطاع الزراعي بنسبة 68%.
2. وجود ارتباط طردي قوي بين سياسة التحرير الاقتصادي والاستثمار في القطاع الخدمي..
3. وجود ارتباط طردي قوي بين سياسة التحرير الاقتصادي والاستثمار في القطاع الصناعي.

ثانياً: التوصيات:

بعد الوصول إلى النتائج التي تحقق الأهداف المطلوبة توصي الدراسة بالعديد من التوصيات منها:

- الاهتمام بالاستثمار الأجنبي والدخول في مشاريع هادفة.
- توفير كل المعينات التي تساعد على المستثمر بإقامة المشاريع الخدمية.
- الاهتمام بالقطاع الزراعي وذلك لتوفر المياه والأراضي الزراعية والمناخ الجيد في السودان.
- توفير المصانع الحديثة وإنشاء العديد منها وتوسيع دائرة الإنتاج في السودان وذلك لتقليل البطالة.

قائمة المصادر والمراجع

اولا :القران الكريم

ثانيا : الكتب والمراجع

1 ـ احمد عبدالله ادريس ،مفهوم سياسة التحرير الاقتصادي في اطار النظريات الاقتصادية ،دراسة بكالوريوس ،موقع جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،2017م

2 ـ احمد عبدالله ادريس ابكر ،مفهوم سياسة التحرير الاقتصادي في اطار النظريات الاقتصادية ،دراسة بكالوريوس ،موقع جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،2017م.

3 ـ احمد عبدالله ادريس ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،مفهوم سياسة الاصلاح وتصحيح الهيكل

4 ـ احمد عبدالله ادريس ابكر، السياسات واجراءات برامج الاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي ،2002م – 1992م) ،دراسة بكالوريوس ،موقع جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،2017م

5 ـ المجلة العربية للعلوم ونشر الابحاث ،مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية ،المجلد السادس ،العدد الثامن عشر ،يوليو 2022م

6 ـ واثق عباس عبدالرحمن ،توجيه المدخرات الى الاستثمار الاقتصادي السوداني،ط1، 2016م،ص 136 - 133

7 ـ أ،د: احمد مجذوب احمد علي، الاقتصاد السوداني ،ط1،ص 41 - 40

/احمد شعبان محمد، علم الاقتصاد والسياسات الاقتصادية من منظور اسلامي ،الاسكندرية،2015م ،ص 289 – 281 .

8 ـ مأمون محمد سيد احمد الفكي، سعر الصرف وأثرها على ميزان المدفوعات بالإشارة إلى حالة السودان (1996م – 2003م) ،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة النيلين،2005م .
9 ـ اسماعيل محمد احمد، تنافسية الصناعة السودانية في ظل العولمة (صناعة الجلود 1994م – 2007م) ،الخرطوم كلية الدراسات العليا جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،رسالة ماجستير غير منشورة 2006م.
11 عبدالمجيد حسان محمد عطية ،اثر سياسة التحرير الاقتصادي في جذب المؤسسات المالية الاجنبية في المجال الانتاجي (زراعة المحاصيل النقدية القمح والقطن دراسة حاله)،الخرطوم، كلية الدراسات العليا ،جامعة الخرطوم ،دكتوراه غير منشورة،2016م.
12 ـ يسن يوسف مولود اسماعيل ،العلاقة بين تطبيق اساسيات الانفتاح الاقتصادي وتقويم الاصول المالية الاستثمارية، موقع جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،كلية الدراسات العليا، دكتوراه فلسفة في المحاسبة والتمويل ،غير منشورة،2018م .
13 ـ محمد حمدان عبدالله، سياسة التحرير الاقتصادي في الاداء المالي للجهاز المصرفي بالتركيز على السياسات النقدية لبنك السودان المركزي (2005م – 2010م) ،رسالة ماجستير، موقع جامعة السودان 2012م
14 ـ اسماء محمد عباس ابراهيم ،مجلة كلية الآداب ،جامعة الفيوم ،العدد1،الانسانيات 2020